

القسم الثاني

البلاد المتخلفة

التقدم والرجعية في بلد متخلف التقدم في بلد متخلف

ان تخلف بلد معين يعني بالضرورة حاجة الاكثرية الساحقة من سكان هذا البلد الى التقدم ، أي بناء اقتصاد حديث يتناسب مع امكانيات البلد . الا أن التقدم يؤدي الى اوصول المتخلف الى حالة تمكنه من منع الاستعمار من ممارسة النهب الاستعماري ، الامر الذي يضر بمصلحة المستعمرين فيفعلون كل ما بوسعهم لايقافه ، أو تهويشه وتأخيره على الاقل . لذلك يقوم صراع لا هوادة فيه بين قوى الاستعمار وبين الشعوب المتخلفة التي تتطلع الى النهوض والتقدم .

ويقوم الاقتصاد المتخلف على علاقات اقتصادية متخلفة : علاقات الاقطاع وعلاقات الحرفة العميقة ، وعلاقات اقتصادية بالدول الاستعمارية على أساس مجحف ، مع تأخر في الثقافة الفنية وانتشار الجهل بكثرة . ف نجد لذلك في البلد المتخلف الزراعة المتأخرة والانتاج الحرفي الفقير ، الى جانب بعض الاستثمارات الصناعية ، التي يساهم فيها رأس المال الاجنبي بقوة في كل مرة تكون فيها هذه الاستثمارات ضخمة ومربحة ،

كصناعة البترول ، والتعدين ، ومؤسسات التجارة ، والنقل ، ومؤسسات
البنع العام ، والمؤسسات المصرفية ، وقد تجد أيضا في البلد المتخلف
بعض الصناعات الاستهلاكية التي تؤلف الخطوة الاساسية في تقدم هذا
البلد المتخلف بعض الصناعات الاستهلاكية التي تؤلف الخطوة الاساسية
في تقدم هذا البلد نحو اقتصاد حديث : صناعات النسيج مثلا ، والمعلبات ،
وبعض الصناعات الكيماوية ، كالاصباغ والاسمدة ، وبعض مؤسسات
الصيانة والتصليح الفني الخ ••

قلنا ان ما يحتاجه البلد المتخلف هو رأس المال واليد الفنية .
وهذا يعني ان على هذا البلد لتحقيق تقدمه ان يحافظ على الادخار الناشيء
عن القيم التي يصنعها أبناءه من ان يتسرب نتيجة السماح بالنهب
الاستعماري ، النهب بواسطة احتكار الاستعمار للمشاريع الاساسية أو
مساهمته بقوة في هذه المشاريع بحيث يسيطر في النهاية على اقتصاد
البلد • وان يحافظ على الادخار من ان يتسرب نتيجة علاقات اقتصادية
مجحفة مع الدول الاستعمارية • وان يتبع سياسة ثقافية تتلاءم مع طموحه
في التقدم المادي والفكري • وبالاختصار نقول ان ما يحتاجه البلد
المتخلف هو ان يتبع سياسة تقدم في كل المجالات • ولا يختلف على
هذه الامور ، من الناحية النظرية ، أحد بين الاكثرية الساحقة لشعب
متخلف :

فالرأسمالي يطمح الى تطوير مشاريعه عن طريق زيادة القيم
الناتجة في البلد بتشجيع التقدم الصناعي وبالعمل على ازالة التخلف في
استثمار الموارد الاساسية في اقتصاد البلد : الموارد الزراعية مثلا • وفي

هذه الحالة لا بد من القضاء على الأقطاع وتحرير الفلاح ، ولا بد من مساعدة الفلاحين بأقامة مختلف المشاريع المفيدة لهم : مشاريع الري وغيره . اي ان الرأسمالي الواعي لمصلحته في البلد المتخلف هو حليف الفلاح . وهو أيضا ضد النهب الاستعماري الذي يؤخر كسل مشروع وطني . كذلك يستفيد العامل من التطور الصناعي المؤدي حتما الى ارتفاع السوية المادية ، فهو حليف لرأس المال الوطني وضد تسرب رأس المال هذا الى جيوب المستعمرين . والفلاح حليف للتقدم الصناعي ، لان هذا التقدم لا بد من ان يؤدي في النتيجة الى القضاء على علاقات الأقطاع .

نم أن الرأسمالي لا يستطيع التوسع ان لم يجد اليد الفنية اللازمة ، فهو حليف للتقدم الفني والعلمي . وفي ذات الوقت تجذب كل الفئات الاخرى ، من الفلاحين واصحاب المهن الحرة والعمال الخ . . التقدم العلمي لانه يفتح أمامها مجالات واسعة . وبالاختصار نجد ان الاكثرية الساحقة من الناس تتفق في نقاط عديدة والى أمد طويل في البلد المتخلف .

ان ضعف رأس المال الفردي في البلد المتخلف أمر طبيعي وناشيء عما خلف النهب الاستعماري في الحقبات الزمنية السابقة . لذلك كان لا بد من أن تساعد الحكومة رؤوس الاموال الخاصة بحمايتها من النهب الاستعماري من جهة ، وبحمايتها من ضرب بعضها البعض الاخر من جهة اخرى ، وكل هذا يكون باتباع سياسة اقتصادية حكيمة وحازمة . ثم ان هنالك بعض المشاريع الكبرى التي يعجز رأس المال الخاص عن القيام بها ، كما أن هنالك بعضا آخر من المشاريع التي يمكن أن تتحكم في الاقتصاد فتخضعه بذلك لمصلحة أئامية ديكتاتورية وتعرقل تقدمه بالتالي

(أي تعرقل التقدم في البلد) كل هذه المشاريع يجب أن تكون من اختصاص الحكومة ، أي في القطاع العام مع كل المشاريع الأخرى ذات النفع العام .

كيف يتكون التيار الرجعي

ان المسألة ليست بتلك البساطة عندما ننظر إليها من الناحية الواقعية العملية . صحيح ان التقدم هو في مصلحة الأكثرية الساحقة من الشعب المتخلف ، لكن الناس لا يتفقون جميعا على الطريق الأفضل لتحقيق هذا التقدم . فالعلاقات الاجتماعية في البلد المتخلف هي علاقات تخلف وهي لذلك تؤخر كثيرا ، بل تمنع في كثير من الحالات ، الإدراك الصحيح لنفثات التي يكون التقدم في صالحها . أضف الى هذا أن هنالك بعض الناس يناصر التأخر عن وعي ومصلحة : ان من مصلحة طبقة الأقطاعيين مثلا ان يبطل التقدم ان لم يكن إيقافه ممكنا ، لانه يكفي الأقطاعي مجتمع أقطاعي متأخر ليحقق بقاءه . كما ان هنالك بعض الناس يناصر التشويش والتخريب عن وعي ومصلحة أيضا : ان الانتهازي مثلا ، الفاقد كل شعور بالمسؤولية وكل ادراك للمصلحة الوطنية ، لا يحقق مصالحه الشخصية المباشرة الا عن طريق التشويش والتقلب .

وهنالك طبقات متعددة ومختلفة أمام حجم من القيم التي تنشأ في المجتمع ، ولا تتفق هذه الطبقات على تقسيم هذه القيم فيما بينها ، بل أن كلا منها يسعى الى تغيير الأساس الذي يقوم عليه هذا التقسيم في اتجاه يلائم مصالحه : فالرأسماليون مثلا يسعون دوما الى تخفيض الأجور ، والعمال يطالبون برفعها ، والفلاحون يطالبون برفع أسعار المنتجات

الزراعيه ، وأصحاب الدخل المحدود يطالبون برفع مستوى دخلهم الخ . . وهذا أمر طبيعي ومنتشر في كل العالم الرأسمالي ، فلا يقتصر فقط على العالم المتخلف . الا أن الخطر ينشأ عن أن هذه الخلافات الطبيعية في مجتمع متخلف تتخذ حجة لضرب الاسس الصحيحة للمتقدم بحجة هذا التقدم : قيام الديكتاتوريات التي تشل كل نشاط ضروري للتقدم ، بحجة « منع الانقسامات التي تمنع التقدم ! . . » مع انه ليس مثل الديموقراطية في البلد المتخلف شيئا يستطيع ان يعزل اعداء التقدم الذين هم قلة كما رأينا .

ملاحظة : نكل بند في العالم المتخلف ظروفه الموضوعية التي بخلف عن ظروف البلد الآخر . ولكي نفهم وتقدر تقديرا صحيحا ما يجري في بلد من البلاد المتخلفة يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار ظروف هذا البلد . وسنكتفي الآن بأخذ حالتين مختلفتين لمثلين يبينان لنا موقفين مختلفين تجاه التخلف . وستكون مصر احد هذين المثلين ، وستأولها طبعاً ، بشيء من التفصيل ، لأن موضوعها من غايات هذا البحث .

١ - موقف الثورة في كوبا

سبق وقلنا ان الاستعمار الاميركي حول كوبا الى مزرعة سكر . وحتى قبيل ثورة الشعب الكوبي بقيادة فيدل كاسترو ، كان الاقتصاد الكوبي بيد الاحتكارات الاميركية التي كانت تساعد قلة ضئيلة من الكوبيين : أصحاب اقطاعات قصب السكر وأصحاب بعض الفنادق والملاهي الكبيرة ، وبعض الملاك العقاريين الكبار . أما الغالبية الساحقة من الكوبيين فلم تكن تشكل الا كتلا من الفلاحين الجائعين ومن العاطلين

عن العمل ومن أصحاب الحرف الصغيرة مع بعض المثقفين القلائل الذين ينتمون بمعظمهم الى الطبقة الاقطاعية المتعاونة مع الاميركان . أي أن رأس المال الوطني كان مفقودا تقريبا لعدم وجود أي مشروع صناعي وطني ، بينما تملك الاحتكارات الاميركية مصافي البترول ومعامل تكرير السكر ومعامل التبغ والأعمال المصرفية وغيرها . وفي هذه الحالة لا يوجد إلا حل واحد : الثورة على المستعمرين وطردهم وتأميم كل الاملاك التي سلبوها من الشعب الكويتي ، وهذا ما حققته ثورة فيدل كاسترو . ذلك لأن انقاذ كوبا لا يتم إلا بتخليصها من استعمار السكر ، أي من الاستعمار الاميركي وكل المتعاونين معه من الكوبيين القلائل .

في هذه الحالة لا يمكن أبدا فصل قضية الاستقلال السياسي عن قضية الاستقلال الاقتصادي . فما دامت الاحتكارات الاميركية مع أعوانها تعمل على الأرض الكويتية ، فإن السفير الاميركي هو الحاكم الفعلي لهذه الجزيرة ، مع ما يتبع هذا الاستعمار من شقاء وجوع لملايين الكويتيين . لذلك كان التأييد مطلقا لعمليات التأميم التي قامت بها حكومة كاسترو .

٢ - موقف الديكتاتورية في مصر

تطور الاقتصاد المصري

إن مصر واحدة بين صحراويين ، والأرض القابلة للزراعة في هذا البلد لا تتجاوز ٣٪ من مساحه الكلية . وقد بلغ عدد السكان في عام ١٩٥٨ نحو ٢٤ مليون نسمة يعيشون كلهم على الأرض المزروعة في الوادي والتي تبلغ مساحتها ٣٤٠٠٠ كم^٢ . وتبلغ زيادة السكان في مصر أكثر من نسمة واحدة في كل دقيقة ، فينتظر ان يبلغ عدد السكان فيها

الثلاثين مليون نسمة في عام ١٩٧٠ • لذلك تعد مصر من أشد بلاد العالم كثافة في السكان : ما يقرب من ضعف الكثافة في بلجيكا التي تعد بدورها في المقدمة من هذه الناحية • الا أن أرض وادي النيل تمتاز عن غيرها بخصوصيتها المدهشة • فتعطي نحو خمسة مواسم كل سنتين •

وقبل الاصلاح الزراعي ، كان في مصر مليوناً فلاح يملك الواحد منهم أقل من فدان (أقل من ٤٠٠٠ م^٢) ، ونصف مليون فلاح يملك الواحد منهم من فدان الى فدانين (أقل من هكتار) ، بينما كان يوجد ٦١ شخص يملك الواحد منهم اكثر من الف فدان ، و ١٣٠٠ شخص يملك كل منهم اكثر من مائة فدان • والخالصة كان هنالك ٢٪ من الملاك ، يملكون أكثر من نصف الاراضي المزروعة ، و ٩٨٪ الباقين يملكون أقل من نصف الاراضي المزروعة • ويوجد أربعة عشر مليون ونصف مليون فلاح لا يملكون أية أرض • وتبين الاحصاءات أن العائلة المتوسطة من ثمانية أشخاص تحتاج الى خمسة فدادين على الأقل لتعيش • ثم ان الاصلاح الزراعي التسري لم يغير كثيراً من احوال الفلاحين المحزنة ، فكل الذين استفادوا من هذا الاصلاح لا تتجاوز نسبتهم ال ٦٪ من مجموع المستحقين حتى الآن •

بدأ الاسلوب الرأسمالي في الانتاج يظهر في مصر منذ ما قبل الثلث الاول من القرن التاسع عشر ، أي منذ تولد حكم محمد علي ، عندما أخذت البعثات المصرية تذهب الى أوروبا لطلب العلم والتخصص الفني ، وعندما قامت مشاريع الري الكبرى وتحقق الاصلاح الزراعي وادخلت زراعة القطن الى جانب زراعة القمح وصبغة النيله والحنطة ،

وظهرت صناعة الخيوط والانسجة القطنية على الطريقة الرأسمالية . وقد بلغ عدد العمال المصريين عام ١٨٤٠ نحو ثلاثين الف عامل ، يضاف اليهم مائة الف عامل يعملون في الصناعات الحربية التابعة للدولة : صناعة الاسلحة والذخائر ، وورشات التصليح ، وورشات بناء السفن وصيانتها الخ . . وهذا على عدد من السكان لا يتجاوز الثلاثة ملايين ونصف المليون نسمة .

وحققت الرأسمالية تقدما كبيرا في مصر فيما بين الحربين العالميتين ، فقام بنك مصر في عام ١٩٢٠ ، وظهرت مصانع عديدة ، وقد بلغت القروض الصناعية التي قدمها المصرف الأنف الذكر مبلغ مليون جنيه في عام ١٩٣٦ . وازدهرت الصناعة في مصر أكثر فأكثر خلال الحرب العالمية الثانية ، فازداد الانتاج الصناعي بمقدار ٥٠٪ وأصبح عدد المشاريع الصناعية ٣٢٠٠ مشروع ، في نهاية الحرب بدلا من ٢٤٠٠ مشروع في أولها . وازداد الدخل القومي بمقدار ٢٥٪ ولم يتوقف التقدم الاقتصادي المصري في السنوات التي تلت الحرب حتى ثورة ٢٣ تموز . وفي عام ١٩٦١ ، قبل صدور قوانين التأمين الشهيرة ، كان في مصر نحو عشرة آلاف مشروع رأسمالي من الطراز الحديث يملكها الافراد ، ويبلغ الدخل الوسطي ل ٩٦٠٠ منها الفين وخمسمائة جنيه سنويا ، للمشروع الواحد ، بينما يبلغ الدخل الوسطي ل ٣٢٠ منها مائة وثلاثين الف جنيه سنويا ، للمشروع الواحد . وهي تتألف من المشاريع الصناعية (ال ٣٢٠٠ مشروع الأنفة الذكر) والمؤسسات التجارية والمصارف وشركات

التأمين والنقل والسفريات والملاحة والهندسة والبناء الخ .. هذا
بالإضافة الى مشاريع القطاع العام التي تتضمن :

المنافع العامة مع بعض المشاريع الانتاجية التي يساهم رأس المال
الاجنبي في أكثرها مساهمة قوية ، كمصنع الصلب في حلوان الذي
يساهم فيه الالمان الغربيون والاميركان ، ومعمل الاسمدة الازوتية في
اسوان الذي يساهم فيه الفرنسيون وبعض ورشات تصنيع السيارات من
ماركات ايطالية وألمانية غربية (الورشات التي ادعى عبد الناصر انها معامل
لانتاج السيارات وهي ليست أكثر من امتداد لمعامل ألمانية وإيطالية
موجودة في أوروبا) .

وهناك صناعة بترولية ، حكومية وخاصة ، مع مساهمة أجنبية
قوية . وقد نشأت هذه الصناعة منذ ما قبل الحرب العالمية الاولى ،
وتطورت بعد ذلك . وهي تتضمن التنقيب عن البترول واستخراجه
بمساعدة الشركات الايطالية والامريكية ، من مناطق سيناء والبحر الاحمر
والصحراء الغربية ، مع عدد من مصافي البترول التي من أحدثها مصفاة
السويس الحكومية ومصفاة الاسكندرية (يبلغ ما تستخرجه مصر من
البترول سنويا مليونين ونصف المليون طن) . وكان عدد مشاريع
القطاع العام قبل التأمين يبلغ ثمانين مشروعاً بدخل وسطي يتجاوز
المليون جنيه سنويا للمشروع الواحد .

وبصورة عامة تقتصر الصناعة المصرية الخاصة على انتاج مواد
الاستهلاك : النسيج والاحذية والسكر والكحول والبيرة والملح والطحين
والزيت والصابون والعلطور والصودا والادوية والمواد الكيماوية وعجلات

السيارات والادواني الخرفية والخياطة والاثاث وادوات الالومنيوم وغيرها . كما أن هنالك شركة نقل بحرية كبرى تمتلك عددا من السفن .

تمركز رأس المال في مصر

حدث تمركز رأس المال في مصر منذ أمد بعيد ، منذ الفترة ما بين الحربين العالميتين عندما ازدهرت اعمال بنك مصر . فهناك مثلا ١٧ ألف مشروع صناعي بأقل من خمسة عمال ، وثمانية آلاف مشروع صناعي بأقل من عشرة عمال (أكثر المشاريع من الفئتين السابقتين هو أقرب الى الحرفة منها الى الصناعة ، و ٦٥ معملا فقط يعمل في كل واحد منها اكثر من خمسمائة عامل . أما المعملان ، العائدان الى شركة مصر ، في كفر الدوار والمحلة الكبرى ، فيستخدم كل واحد منهما ٣٥ ألف عامل (أي أن المعمل هنا يشكل تقريبا منطقة صناعية) .

ان العلاقات الاحتكارية المهيمنة تسود الاقتصاد المصري : اشراف وسيطرة جماعة صغيرة من الممولين ، برأس مال محدود على عدد كبير من رؤوس الاموال التي تعود الى جماعات أخرى من الناس ، أو على قطاعات اقتصادية بأكملها ، أو ملكية فرد واحد لعدد من الشركات الكبيرة . ان جماعة بنك مصر مثلا تشرف على قطاعات اقتصادية بكاملها : الاعمال المصرفية ، التجارة ، الصناعة ، النقل البحري ، المقاولات والهندسة الخ . . . وكان أحمد عبود يملك قبل التأميم كل معامل السكر وتوابعها ، ويملك مصفاة للبتروول في السويس مع معمل اسمدة ملحق بها ، وشركة كبيرة للنقل البحري مع عدد من السفن .

كان بالإمكان تعداد نحو ثمانمائة شركة ومؤسسة احتكارية ، عند

التأميم • وقد أمم عبد الناصر منها قرابة الاربعمائة ، تأمينا كليا لاقبل من ٧٠ مؤسسة منها وجزئيا للباقي • ثم ان نشاط القطاع الزراعي لايتجاوز ال ٤٠٪ من مجموع النشاط الاقتصادي المصري • وهذه نسبة منخفضة جدا لبلد متخلف • ذلك لأن الزراعة في البلاد المتخلفة تكون عادة الاساس الاقتصادي للبلد ، فلها من اقتصاده نسبة عالية •

الحالة الاجتماعية في مصر

ان الحالة الاجتماعية ليست مزدهرة بنسبة ازدهار الاعمال في انظر الشقيق • فالاربعة وعشرون مليون مصري يتوزعون على الشكل التالي :

سنة ملايين نسمة في أعمال الزراعة ، ومليون وثلاثمائة الف يشكلون العائلات العمالية ، وتسعمائة الف نسمة في الاستخدام في التجارة ، واربعمائة وخمسون الف في المهن الحرة ، ونصف مليون يعملون في وظائف وأعمال الدولة ويقدر عدد أفراد عائلاتهم بمليون ونصف ، وثلاثة ملايين نسمة يشكلون عائلات الخدم ، ومليون ونصف مليون نسمة للعائلات التي تعيش في أعمال غير معينة ، وتسعة ملايين لا يعملون شيئا •

تقد و رد على لسان عبد الناصر في احدى خطبه الاخيرة ، بمناسبة عيد ٢٣ يوليو ١٩٦٢ ، انه كان قد حدد بالقانون حدا ادنى لاجور العمال الزراعيين يساوي ١٨ قرشا في اليوم ، ولاجور العمال الصناعيين ٢٥ قرشا ، بينما في الواقع كثير من هؤلاء ، حسب قول عبد الناصر ، لايزال يتناول أجرا يوميا لا يبلغ ١٢ قرشا • الا أن الواقع أيضا هو أن هذا

القول لا ينطبق الا على الفئات المصنفة ، أي الفئات التي تعمل في مصالح
ومؤسسات الدولة وفي المعامل الكبيرة ، وفي المزارع التي تقوم على الانتاج
الرأسمالي • أما الخدم مثلا ، وهم كثيرون كما يبدو من اللوحة السابقة ،
وأما الذين يعملون في أعمال غير معينة ، وأما الذين يعملون في مشاريع
لا يبلغ عدد العمال فيها الخمسة ، فانه لا ضابط لما يتناولونه من أجر
(لا ضابط في اتجاه الهبوط وليس في اتجاه الصعود) • وهنالك التسعة
ملايين الذين لا يعملون شيئا ••• انهم ليسوا عاطلين عن العمل ، لان
العاطل يجد العمل عندما يأتي طور الصعود في الاقتصاد ، ويفقده في
الازمات • أما هؤلاء فانهم لا يجدون العمل أبدا ، لا في الصعود ولا في
الهبوط ، انهم بدون عمل ••• وهنالك من يعمل في الريف بقرشين
يومية فقط ••• ولعل أبلغ ما يمكن قوله في هذا الباب نقله عن كتاب
« مصر تتحرك » للاخوين جان وسيمون لاكوتور ، وهما ليسا من أعداء
الحكم الحالي في مصر •

يروى الكاتبان قصة عائلة عمالية في الصفحة ٣٦٩ ، من النسخة
الفرنسية ، فيقولان :

« ••• أحمد عامل التلفون في القاهرة يربح
في اليوم ثلاثين قرشا • انه يشرب في اليوم عشرة
أقداح شاي بقرش للقدح : عشرة قروش للشاي •
وهو يدخل بثمانية قروش • والظهر ، يتغذى
ساندويشة فول وقطعة جبن أبيض وصلصة
بلدية بثلاثة قروش • ثم انه يركب الباص مرتين
بأربعة قروش • فيبقى لديه خمسة قروش
يتمكن بها من الذهاب الى السينما من وقت الى

آخر ، ومن تدخين الحشيش في بعض الاحيان .
اما ثريا ، زوجته ، فانها تربح جيدا ، انها تحصل
على ستة جنيهات شهريا مع طعام الغذاء . لقاء
العامل كخادمة في بيت تعمل فيه من الساعة الثامنة
صباحا حتى الرابعة بعد الظهر (يظهر انها خادمة
مدلله) . وهي تدفع أجر البيع وتشتري عشاء
العائلة كل يوم وتتكفل بملابسها أما الاولاد
فينبتون من تلقاء أنفسهم! »

ان هذه العائلة العمالية تعد محظوظة بالنسبة الى العائلات الاخرى ،
لان دخلها يصل الى الخمسة عشر جنيها في الشهر . وبعد ان رأينا
التوزيع البائس لهذا الدخل تتساءل عن أحوال الآخرين الذين لا يصل
دخلهم الى الاربعة جنيهات شهريا . ولا لزوم للتكلم عن أولئك التسعة
ملايين الذين لا يعملون شيئا .

وليست أحوال الموظفين الصغار والمستخدمين بأحسن مما ذكرنا عن
الفئات السابقة . بل ان المثقفين حملة الشهادات العليا يعانون أشد
الضيق ، ان لم تكن لهم ثروات خاصة بهم . فراتب حامل الليسانس
يتبدى بخمسة عشر جنيها في الشهر ، أي أقل من ثلث راتب زميله في
سورية . أما الموظفون الكبار فيتساوون مع زملائهم السوريين : نحو
٢٠٠ جنيه للحد الاعلى في الراتب . الامر الذي يبين التفاوت الكبير بين
الدرجة السفلى وبين الدرجة العليا في سلم الملاك .

وتنقسم فئة الرأسماليين في مصر الى فئتين كبيرتين : فئة الرأسماليين
الذين كانوا يملكون الاقطاعات الكبيرة قبل الاصلاح الزراعي ، الى

جانب شركاتهم وأسهمهم التي يملكونها في القطاع الرأسمالي ، وفئة الرأسماليين الذين ينحصر معظم نشاطهم في الاعمال الرأسمالية فقط ، الاعمال الصناعية أو التجارية الخ .. واذا شئنا الدقة نقول ان الفئة الاولى تتألف من الباشوات ومن لف لفهم من انصار العهد البائد ومن قدماء الرأسماليين أمثال عبود ورفاقه من جماعة بنك مصر . أما الفئة الاخرى فتألف من الرأسماليين المستحدثين الذين كونوا ثروتهم أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها ، حتى ثورة ٢٣ تموز . وقد كانت الفئة الاولى تسخر من الثانية بالتكتيك على أفرادها بالثبات المشهورة عن أغنياء الحرب . في الصحف والمجلات . أما الآن فيمكننا أن نضيف الى هاتين الفئتين فئة ثالثة من الذين اغتنوا بانتهازهم الفرص التي وقعت أيام الحكم الناصري : الضباط وكبار الموظفين ومن لف لفهم .

هذه هي الخطوط العامة للمصورة الاجتماعية المصرية ، غناء فاحش من جهة وفقر مدقع من جهة أخرى ، بضعة مئات من الالوف تعيش في بدخ صارخ والملايين تن من الجوع . وليس من مخرج لهذه الحالة الا باتباع سياسة وطنية حكيمة . وكان الحكم الملكي المغربي في الفساد أعجز من أن يجد طريقاً لتغيير الحالة وتحسينها ، بل ان معاداته للشعب كانت تدفعه دوماً في الاتجاه الذي يزيد من سوء الاحوال . ثم ان هالك صعوبات نوعية خاصة بالقطر المصري ، وسببها ان وادي النيل على خصوصيته الفائقة ، مستمر الى أبعد حد . بحيث لا يمكن التفكير بزيادة مردوده ، الا بتوسيع الاراضي الزراعية على حساب الصحراء ، الامر الذي يتطلب القيام بمشروع كمشروع السد العالي . الا أنه في المدة

اللازمة لانجاز هذا المشروع تكون أفواه جديدة قد أتت ، وهي بحاجة الى الغذاء • ان الزيادة في السكان تتجاوز النصف مليون سنويا فلا بد اذن من التفكير بالبناء الصناعي الى جانب مشاريع استصلاح الصحاري ، على أن يكون هذا البناء في مصلحة الشعب المصري وليس في مصلحة رؤوس الاموال الاجنبية : من الافضل طبعا أن تبقى كل قيمة تنشأ في مصر لتطعم الجياع هناك من أن تذهب الى جيوب الاستعماريين في أوروبا وأميركا واليابان • الامر الذي يتطلب حكما غير الحكم الفاسد المعادي للشعب ، الحكم الذي كان فاروق يمارسه •

ملاحظة : ان المراجع التي استند اليها حتى الآن هي كتاب « مصر تتحرك » مؤلفه جان وسيمون لاکوتور ، ومجلة « اقتصاد وسياسة » الباريزية عدد تموز - آب عام ١٩٦٠ •

مصر بين السرطان الاحتكاري المحلي وبين الرجعية والنهب الاستعماري

قلنا ان مصر كانت دوما تحقق تقدما في المجال الصناعي • الا أن هذا التقدم لم يكن كافيا أبدا لحل مشاكل هذا القطر ، حتى ولا تأجيلها ، وكان سوء الاحوال يتفاقم باستمرار من يوم الى آخر ، وكان لا بد من ايجاد طريق آخر ينتهي الى انقاذ أولئك الملايين من الجياع • فانفجرت الثورة الشعبية في السادس والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٥٢ • الا أن الملك تمكن ، مع الرجعية ، من قمع هذه الثورة ومن اطالة حكمه بعض الوقت • وفي ٢٣ تموز استأنف الشعب ثورته مستعينا في هذه المرة بأبنائه أفراد الجيش المصري •

عند قيام الثورة كان الاقتصاد المصري قد بلغ حدا لا يمكن معه التوسع في التصنيع الا بصعوبة بالغة . وعندئذ كان التناقض قد بلغ أقصاه بين فئات الرأسمالية الصاعدة ، فئات « أغنياء الحرب » ، وبين الفئات الرأسمالية الاقطاعية وطبقة الاقطاع التي تساندها (الباشوات) أضف الى هذا أن رؤوس الاموال الاجنبية كانت على الدوام مزدهرة في الاقتصاد المصري . وكان الحل الصحيح القضاء على عدوين أساسيين : النهب الاستعماري والرجعية المتمسكة بامتيازاتها المعادية لمصالح الشعب . وهنالك الاتجاه الاحتكاري الذي يركز رؤوس الاموال في قطاعات محددة من الاقتصاد الوطني على حساب بقية القطاعات فينشأ انتفاخ سرطاني في مكان تركز رؤوس الاموال ، انتفاخ يأخذ شكل ديكتاتورية اقتصادية تتحكم أتابيا في كل اقتصاد البلد فتبعد هذا الاقتصاد عن السير الصحيح . ثم ان الديكتاتورية الاقتصادية تعكس على الحياة السياسية حتما بهذا الشكل أو ذاك .

ان مصر ليست فقيرة كبلد ، وهي تملك ثروات كبيرة من رؤوس الاموال الوطنية ، لذلك يمكنها الوقوف بحزم تجاه النهب الاستعماري ، دون أن تخاف ما يسمونه (دجلا) تردد رؤوس الاموال الاجنبية وخوفها . ذلك لان هنالك فرقا شاسعا بين النهب الاستعماري وبين التعامل مع الاجانب على قدم المساواة بحيث تبقى قيم البلد للبلد . أما القضاء على الاقطاع فانه يجبي من جهة ملايين الفلاحين ويرفع من سويتهم ، ومن جهة أخرى يقضي على حليف قديم وقوي للنهب الاستعماري . وفي هذه الحالة ، بارتفاع قدرة الفلاحين ، يتسع السوق

أمام الإنتاج الصناعي الوطني . فإذا رافق هذا سياسة اقتصادية حكيمة ،
قيام الحكومة مثلا بايجاد مجالات جديدة للتوسع الصناعي ، وذلك
بمساعدة القطاع العام وبمنع التركز الاحتكاري الاناني لرؤوس
الاموال وتوزيع هذه توزيعا مجديا في مختلف فروع الاقتصاد العائدة
للنشاط الخاص ، واستدراج الفائض منها الى مشاريع القطاع العام ،
وباقامة علاقات تجارية خارجية مفيدة لمجموع الاقتصاد الوطني ،
وباقامة مشاريع التوسع الزراعي كمشروع سد أسوان ، فان العجلة
عندئذ لا تتوقف وينفتح مجال واسع لاستمرار التقدم . الا ان هذا
يطلب ديموقراطية تحيي المبادرة الشعبية وتضمن المراقبة الفعالة
للشعب ، ولا يتطلب ديكتاتورية تجمد كل شيء الا النهب والرشوة ،
أو تحرف كل شيء في طريق المصالح الانانية لفئة محدودة من الناس .

اشتراكية أم بوليسية ؟

في الواقع ، ان ما يدعيه عبد الناصر من أفعال اشتراكية ، قام بها
في نموز عام ١٩٦١ ، لا يتعدى تأميم عدد من الشركات انتقاما من
أصحابها الذين يناصرون العهد السابق أو الذين يناهضون حكمه
الديكتاتوري : أنصار الملك السابق أو أنصار الوفد وغيره من الفئات
السياسية . وقد قلنا ان عدد الشركات التي أممها تأميما كليا أو جزئيا ،
هو حوالي اربعمائة شركة من أصل ثمانمائة احتكار وعشرة آلاف
مشروع رأسمالي كبير ومتوسط ، كانت موجودة قبل التأميم . صحيح
انه أمم معظم المضارف ووعد العمال بالمشاركة بالارباح وبالمشاركة بادارة
الشركات ، الا أنه سمح من جهة أخرى بالنهب الاستعماري على أوسع

نطاق وبحماية القانون ، بالإضافة الى أن وعوده للعمل ليست الاسراء
خلبا • فرؤوس الاموال الاجنبية تستطيع المساهمة في مشاريع القطاع
العام وفي المشاريع الخاصة بنسبة تفوق ٥١٪ ولها الحق بحسب أرباحها
الى خارج مصر بالقطع التادير ، وذلك بموجب قانون أسسرتة حكومة
عبد الناصر •

يقول توم ليتل (وهو كاتب بريطاني تستخدمه المباحث في تمجيد
النصرية) في كتابه « عبد الناصر رائد القومية العربية » ، في الصفحات
٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ما يلي :

« لقد اشار عبد الجليل العمري الى ان على
مصر ان تحصل على ٥٠٠ مليون جنيه كرسامبل
اجنبية توظف في مصر ، اذا كان يراد لمشاريع
النصنيع أن تنجح .. » •

أي أن على مصر أن تسلم اقتصادها للاستعمار لتحصل على صناعة
« حديثة » ••••• يملكها الاستعماريون بطبيعة الحال ، مع العلم أن عبد
الجليل العمري هذا كان حاكما لبنت مصر ووزيرا للمالية وهو من غلاء
خدم الاستعمار الابيركي بشهادة المشير عامر الذي قال لي يوم عينت
عضوا في مجلس التخطيط الاعلى : سوف تصنم بعبد الجليل العمري
لانه متحسن كبير للاميركن •

وانعود الآن لتول ليتل :

« ••••• وهكذا فقد تميزت الشهور الاولى
من الحكم العسكري باعتدال (كذا !) غير

عادي في ميدان العلاقات الخارجية فبدلت
المحاولات لتعديل القوانين التي لا تشجع الشركات
الاجنبية في مصر .

فعدل قانون الشركات الذي كان يحتم ان
يكون ٥١٪ من رساميل الشركات الاجنبية في
مصر مصريا ، بحيث يسمح للرأسمال الاجنبي
بان يكون اذا شاء صاحب النسبة الاعلى .

وعدلت حكومة الثورة قانون المناجم بشكل
كان مقبولا ان لم يكن مرضيا للشركات البترولية
التي استأنفت أعمالها على أساس التعديل .

وكان قانون العمل يغفل الشركات الاجنبية
(كندا ! ٠٠٠) وكان مصر ليست في طليعة البلاد التي
تزدهر فيها أعمال الاجانب ! ٠٠٠) اذ يحتم على
كل شركة ان تستخدم نسبة عالية من المصريين
وان تدفع لهؤلاء نسبة عالية من مجموع الرواتب
التي تدفعها لموظفيها . .

ولم يكن بوسع الحكم العسكري تغيير هذا
النشريع دون ان يتعارض مع ما أعلنه من انه
يهدف الى رعاية العمال ورفع مستواهم . . ولكنه
مع ذلك حاول في البداية ان يبيث في دائرة العمل
ادراك الحاجة الى معاملة ارباب العمل الاجانب
معاملة عادلة معقولة . . « .

وكان من العدل ان يذهب المستعمر بثلايين مصر ، بينما يعيش
العامل والمستخدم المصري على القروش ! . . .
ان الحجم الكلي للربح في جميع فروع اقتصاد البلد يساوي حجم

جميع القيم الناتجة في تلك الفروع بعد تغطية جميع التكاليف ، تغطية استهلاك وسائل الانتاج واستهلاك قوى العمل والخدمات ، أي يساوي في النتيجة حجم القيم الجديدة التي لم تعوض كل ما استهلك في عملية الانتاج . الامر الذي يبين لنا خطورة ذلك القانون الذي يسمح باخراج

ملك النسب الكبيرة من القيم من مصر الى جيوب المستعمرين .

أما مشاركة العمال بإدارة الشركات فهي في الواقع لا تعدى تعيين مباحثيين « في مجلس ادارة الشركة . والمباحثي في الحكم الديكتاتوري المألآن بالفساد والرشوة ينفذ رغبات هذا الحكم أكثر من رغبات العمال . ومن هنا يمكننا ان نتصور مقدار ما سيصيب هؤلاء العمال من الارباح التي يكون حسابها بيد جهاز بوليسي غارق في الرشوة . ان فقدان الديمقراطية وفقدان المراقبة الفعالة للشعب لاعمال الحكومة يؤدي الى رفوع الدولة بجميع نشاطاتها بيد البوليس البعيد كل البعد عن كل شيء اسمه اشتراكية .

القروض الاستعمارية

انهالت القروض الاستعمارية على مصر في أيام الوحدة ، وازداد « فيضانها » في الأشهر الاخيرة بعد صدور قوانين التأميم . والمصادر التي أتت منها هذه القروض هي أميركا بالدرجة الاولى ، ثم ألمانيا الغربية واليابان والبنك الدولي ، وكل هذه الجهات تتأثر تأثراً كبيراً بالسياسة الاميركية وبالاقتصاد الاحتكاري الاميركي . وهناك قروض من إنجلترا وفرنسا وغيرها من الدول الاستعمارية ، الا أنها لا تؤلف نسبة كبيرة من مجموع القروض الاستعمارية التي ترد الى مصر . وهناك قروض من الدول الاشتراكية لبناء سد أسوان ولتنفيذ كثير من المشاريع

الآخري بفوائد بسيطة وبشروط سهلة للدفع • بينما تتراوح فوائد القروض الاستعمارية بين ٤٪ و ٦٪ • وقد اشترطت أميركا للاستمرار في دفع قروضها تخفيض سعر الجنيه المصري مع القبول باشراف لجنة من الخبراء الاميركان على الاقتصاد المصري • وبالفعل صدر مؤخرا قانون بتخفيض سعر الجنيه ، كما وصلت اللجنة « الفنية » الاميركية لمراقبة الاقتصاد المصري ، وبهذا أصبحت أميركا تشرف على بناء - الاشتراكية - في مصر • هذا وان مجموع القروض الاستعمارية يبلغ حتى الآن المليار دولار ، ولم يتوقف سيلها بعد • وان جزءا كبيرا من هذه القروض يصرف لشراء السلع الاستهلاكية ، من فائض المنتوجات الزراعية الاميركية الى الملابس وغيرها •

طريق كندا

يتبين مما تقدم ان مصر الناصرية تسير بخطوات حثيثة في الطريق الذي سارت عليه كندا لتسليم اقتصادها الى الاستعمار ، وخاصة الاستعمار الاميركي ، عن طريق التأميم ، فرأس المال الاجنبي الذي يرى في رؤوس الاموال الوطنية مزاحما قويا ضد امتداده الاستعماري ، يجد في مشاريع الدولة الناصرية مجالا واسعا لازدهاره ، ان القطاع العام عندما يكون قويا ومسيطر على اقتصاد البلد يتمكن من تأدية خدمات في غاية الاهمية لهذا الاقتصاد ، وذلك عندما يكون مستقلا عن النفوذ الاستعماري والنفوذ الاناني لجماعة من المتفعين • الا انه عندما يقع تحت النفوذين الأنفي الذكر فانه يلحق الضرر الكبير باقتصاد البلد • وعندما يتم التحالف بين الاستعمار والمتفعين يقع الاقتصاد برمته في قبضة

الأقوى ، الذي هو الاستعمار ، كما هو الحال في كندا التي تسير على خطاها مصر الناصرية اليوم .

وقعت مصر ، منذ الايام الاولى لتوطد ديكتاتورية عبد الناصر ، في أيدي الرأسماليين الجدد « أغنياء الحرب » ، وفي أيدي نفر من الضباط وأقاربهم ومحاسبيهم ، وقد شكل كل هؤلاء طبقة رأسمالية خاصة . وقد رأينا أن رؤوس الاموال الاستعمارية الاميركية ، وملحقاتها الالمانية الغربية واليابانية ، ما انفكت تدفق على القطاع الحكومي المصري . طيلة ديكتاتورية ناصر . بالإضافة الى تدفق القروض الاستعمارية لتلك الدول . ثم ان التأميم للشركات المصرية وضمها الى القطاع العام لم يتناول أبدا اسهم الاستعماريين في هذه الشركات ، بل على العكس ، سمح كما رأينا آنفاً ، لهؤلاء الاستعماريين بتجاوز نسبة مساهمتهم مساهمة المال المصري . ان هذا هو التسليم الكلي لاقتصاد مصر الى النهب الاستعماري ، وهو قطعاً لا يشبه الاشتراكية .

موقف الديكتاتورية من التخلف

ليس للبيروقراطية المصرية شبيه في أي بلد من بلدان العالم المتخلف . وقد مر معنا ان عدد الموظفين في مصر يبلغ النصف مليون ، وهذا العدد يشكل نسبة تساوي تقريباً نسبة الموظفين في فرنسا الى عدد السكان . الا أن فرنسا بلد متقدم تكثر فيه الخدمات العامة التي تشغل عدداً كبيراً مسن الموظفين ، كالصحة والمعارف والنقل والبريد الخ . . بينما نجد ان عدد الموظفين والبوليس في وزارة الداخلية المصرية يبلغ ٢٥٪ من مجموع عدد الموظفين في الدولة ، عدا عشرات ألوف

المباحين المشيرين في كل دائرة وفي كل جماعه من فئات الشعب المصري .
ويبلغ ما يصرفه عبد الناصر في أعمال التجسس والتخريب ، في مصر
وفي البلاد العربية والأفريقية مبلغ ٦٥ مليون جنيه سنويا ، عدا مصاريفه
الأخرى في الدعاية الفارغة بواسطة أجهزة الدعاية والنشر ، وعدا البذخ
الهائل في كل دائرة من الدوائر ، وعدا النهب على أوسع مقياس في
جميع دوائر الدولة وملحقاتها •

ان النهب الاستعماري المركب من ارباح رؤوس الاموال الاستعمارية
ومن الفوائد الباهظة للقروض الاستعمارية ، بالاضافة الى الشروط
السياسية والاقتصادية المجحفة لهذه القروض ، هذا النهب لا يؤدي الا
الى خسارة حجم كبير من القيم الجديدة الناتجة في الاقتصاد المصري ،
أي الى خسارة امكانيات جديدة للتوسع في بناء الاقتصاد المذكور ، فيقلل
من امكانيات العمل وريخ المشاريع الوطنية • فهذه السياسة معادية اذن
لمصالح الرأسمالية الوطنية • واذا كان هنالك من الرأسماليين المصريين
الذين يشاركون المستعمرين في نهب ثروات مصر ، فان عدد هؤلاء ،
يتناقص كل يوم بتزايد جشع المستعمرين وباشتداد قبضتهم على اقتصاد
مصر ، وبتزايد التمييز والنهب للذين يمارسهما الجهاز الديكتاتوري •
ولا بد من أن ينعكس كل هذا ، ان ينعكس النهب الاستعماري والنهب
الديكتاتوري ، على سوية حياة الشعب المصري فيهبط بها عن الدرك الذي
هي فيه الان ••

لقد ارتفعت جميع الاسعار في مصر منذ عام ١٩٥٤ ، وارتفعت
الضرائب وحدث التضخم في العملة • لقد كان هنالك مثلا ١٧ مليون

حينه بدون غطاء، في عام ١٩٥٢ فأصبح هنالك ٢٨ مليون جنيه بدون غطاء في عام ١٩٦٠ . وقد رافق هذا التضخم هبوط في سعر الجنيه المصري نسبة ٤٠٪ ، ثم أعقب هذا هبوط آخر رسمي فرضته أميركا على مصر مؤخرا . وكل هذا ضد مصلحة أصحاب الدخل المحدود من العمال والموظفين ، الذين لم تزد أجورهم ورواتبهم أبدا أو ازدادت بمقدار ناقل ، وضد مصلحة جميع المدخرين الذين وجدوا ان نصف ما ادخروه قد تبخر ، وضد مصلحة الفلاح الذي لم يستطع رفع أسعاره بمقدار هبوط العملة وارتفاع أسعار السلع الأخرى . أي باختصار نجد ان هذه السياسة الاقتصادية عدوة رهية لجميع فئات الشعب تقريبا ، وان نتائجها المرعبة لا تقاس أبدا ولا تعوض تلك المشاريع التي يقوم بها النظام الناصري في القطاع العام ، المشاريع التي كان بالإمكان القيام بأضعافها ، بدون فروض ومساهمة استعمارية ، وبنظام ديموقراطي سليم ، مع توفير مئات الملايين التي ينهبها الاستعمار أو يبذرها الحكم المباحثي .

النتيجة

كانت أشد التقديرات تفاؤلا تقول قبل عام ١٩٦٠ ان الاقتصاد المصري لن ينجو من الإفلاس التام في الأعوام الواقعة بين ١٩٦٥ و١٩٧٥ ، أو يقع هذا الاقتصاد بأجمعه في براثن الاستعمار ، ويفقد صفته الوطنية . فحسب تلك التقديرات ، ستجد مصر نفسها في عام ١٩٦٥ مضطرة الى دفع نحو ٢٠ مليون دولار سنويا لتسديد ديونها ، بالإضافة الى فوائد فروضها من البلاد الاستعمارية . كما ان على مصر ان تجسد اسواقا لتصريف بضائع صناعية بمقدار ٩٠ مليون جنيه سنويا ، في الوقت الذي

تناصب فيه الحكومة الناصرية العداء لكل الناس وأقربهم من جراء سياستها الخائفة للاستعمار الاميركي . الا أن تلك التقديرات كانت متفائلة حقا ، اذ لم تمض بضعة أشهر من عام ١٩٦٢ حتى كان الاقتصاد المصري تحت اشراف لجنة اميركية تراقب الشاردة والواردة فيه . ثم أن القروض الاستعمارية ما تزال تنهمر على مصر لزيادة تكميلها الى عجلة الاستعمار الاميركي .

تلك هي نماذج من أساليب الاستعمار الاميركي للايقاع بالشعوب المتخلفة واستعمارها ، انه مثلا يدفع الحكام الى اتباع سياسة مغلوطة تقنع بشعارات ثورية زائفة . حتى اذا ما وصل اقتصاد البلد المتخلف الى الازمات الحتمية نتيجة تلك السياسة المرتكزة الى الدجل والكذب ، أسرع ذلك الاستعمار الى اغراق البلد بقروضه الجائرة التي تقيسده اقتصاده . ثم ان البلد المتخلف هذا ، تحت الجاح الحاجة ، يزداد خنوعا للمستعمرين بازدياد ازماته التي تسببها حماقات حكامه وخياناتهم ، وينتهي الامر الى أن « يتعهد » الاستعمار كل نشاط في البلد : في السياسة والاقتصاد ، كما هو الحال في كوريا الجنوبية وفرموزة والفيتنام وايران وتركيا الخ . . . وها هي مصر تنضم الى الجوقة .